نقص الأدوية في المراكز الصحية بالقنيطرة والمخابر بلا عمل

القنيطرة - خالد خالد

تعاني المراكز الصحية في القنيطرة غياب الأدوية، كما يعاني المرضى المزمنون البالغ عددهم أكثر من ٢٠ ألف مريض عدم توافر أدويتهم، التي تبلغ حصة العيادات التخصصية في الحلبوني أكثر من ٦٥٠٠ مريض مزمن.

ويسجل على كثير من المراكز الصحية التي فيها مخابر لتحليل عينات الدم وغيرها من التحاليل أنها متوقفة عن الخدمة لعدم وجود مواد مخبرية ومثال ذلك مخبر المنطقة الصحية في القنيطرة والكائن في خان أرنبة ومنذ فترة طويلة وكادر المخبر يداوم في المركز وبلا عمل.

وفي السياق أكدت رئيس مركز العيادات الشاملة في الحلبوني هيام مارديني توافر الأنسولين بأنواعه كافة لمرضى السكري، وعدم توافر بقية الأدوية للمرضى المزمنين حالياً، منوهة بوجود وعود من الجهات المعنية بتوفيرها قريباً، مضيفة: إن مديرية صحة القنيطرة قد قامت برفد جميع المراكز بكميات من الأدوية المتوافرة لديها عن الربع الأول من العام الحالي التي تم توزيعها على المرضى الذين يتجاوز عددهم ٦٥٠٠ مريض ولديهم أضابير نظامية، عدا المرضى المهجرين الذين يراجعون المركز الذي يعد مشفى مصغراً لكونه عيادات تخصصية.

وأفادت مصادر في مديرية صحة القنيطرة أنها بصدد القيام بعملية تدوير للأدوية في بعض المراكز حيث إن المراكز التابعة لها في محافظة درعا لديها أدوية كثيرة وسيتم إحضار الفائض عن حاجتها وتحويله إلى العيادات الشاملة في الحلبوني وبعض المراكز الأخرى، مؤكدة أن هناك مخزوناً إستراتيجياً واحتياطياً من الأدوية في مستودعاتها ولا يمكن المساس به إلا حين الضرورة.

وعن غياب الدواء من المراكز الصحية فقد أكدت المصادر أن وزارة الصحة أصبحت المعنية بتأمين وتوفير الدواء لجميع المشافي والمراكز الصحية التابعة لوزارات التعليم العالي والداخلية والدفاع والصحة، ولم يعد يسمح للمديريات بشراء الدواء أو أي مستهلكات طبية كما كان معمولاً به سابقاً.

يذكر أن المراكز الصحية في القنيطرة البالغ عددها أكثر من ٥٠ مركزاً تقدم العلاج والدواء مجاناً للمرضى المزمنين.

إقبال على علاج الأسنان في المشفى الوطني لارتفاع تكاليف العلاج في عيادات أطباء الأسنان

اللاذقية – عبير سمير محمود

«أحتاج لسحب قرض مالي حتى أستطيع معالجة أسنان أطفالي في العيادات الخاصة، فحتى قلع الضرس بات مرتبطاً بالدولار»، هكذا قال أحد المواطنين لـ«الوطن»، عند سؤاله عن سبب انتظاره في نظام الدور لعلاج أسنان ابنه الذي يحتاج «تركيب تقويم» في مشفى الشهيد حمزة نوفل الوطني في اللاذقية، مبيناً أن العلاج في المشفى مجاني ولا يحتاج سوى الانتظار، مقابل دفعه أكثر من ٣٠٠ ألف ليرة في حال اختار علاجه وتركيب تقويم له في العيادات الخاصة لأطباء الأسنان.

من جهتها، قالت إحدى المواطنات لـ«الوطن»، وهي تنتظر انتهاء العملية الجراحية لابنتها في العيادة الفكية للمشفى الوطني، إنها غير قادرة على تكبد تكاليف العملية في العيادات الخاصة، مبينة أنها تكلف نحو ١٥ ألف ليرة سوريّة على حين إنها مجانية في المشفى الوطني سواء في التصوير البانورامي أم في العيادة الفكية.

الاختصاصي والاستشاري في جراحة الفم والفكين في العيادة الفكية بالمشفى الوطني، الطبيب غياث سلوم يقول لـ«الوطن»: إن العيادة تقدم جميع الخدمات للمرضى بشكل مجاني، ومنها العمليات الجراحية من كسر فك وطلق ناري وأورام وإرحاء منطمرة أي ما يشمل قلع الأسنان والجراحة الفكية.

وأضاف سلوم: إنه إضافة للعيادة الفكية توجد عيادة للتقويم وأخرى للمعالجات اللبية، مشيراً إلى أنها تقدم جميع الخدمات وفق الإمكانيات المتاحة، وبشكل مجاني سواء للتقويم المتحرك للأطفال أم الثابت لجميع المرضى، وحتى الصور البانورامية أو العمليات الجراحية وغيرها من الخدمات الأخرى.

ولفت الطبيب الاستشاري إلى خطوات نوعية في مجال تدريب الأطباء المقيمين على الطرق الحديثة بمجالات جراحة الفم والفكين مع تقديم أفضل العلاجات للمرضى المراجعين.

وأشار سلوم إلى السعي الدائم لتطوير عمل العيادة الفكية من خلال تحديثها ضمن المجال، مبيناً أنه في الكسور الفكية تم الانتقال من طريقة المعالجة بالخياطة السلكية إلى تركيب الصفائح وهي طريقة ذات نتائج مضمونة، بالإضافة للعمل على وضع نقطة الكترونية لتحويل الصور البانورامية من القسم المختص إلى العيادة بشكل مباشر.

هذا وراجع العيادة الفكية خلال الربع الأول من العام الجاري ٢١٤١ مريضاً، بحسب ما أظهر تقرير خاص عن نشاط المشفى، منهم ٧٠٧ مراجعين خلال كانون الثاني الماضي، و٧٢٩ في شباط و٧٠٥ في آذار الفائت.

٩٠٠ ألف حبة كبتاغون معدّة للتهريب عبر مرفأ اللاذقية أصبحت بحوزة «الجمارك»

عبد الهادي شباط

كشف ضابط في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط ٩٠٠ ألف حبة مخدرات (كبتاغون) في اللاذقية، وتمت مصادرتها وتسليمها للجهات المختصة.

وبين أن كشف هذه العملية جاء بناء على معلومات حصلت عليها الجمارك، وبعد متابعة طويلة لمسار تحريك هذه المخدرات ورصدها، تمكنت الضابطة الجمركية في اللاذقية من ضبطها بسيارة قادمة من المناطق الشمالية، كانت تتجه نحو المرفأ، حيث اتضح أن هذه الكمية من المخدرات لم تكن للسوق المحلية وإنما كان يجري نقلها عبر الأراضي السورية لتهريبها إلى خارج البلاد.

ولفت إلى أن المتابعة الدقيقة للمعلومات التي وردت للجمارك مكنت العناصر من ضبطها ومصادرتها، رغم أنه تم إخفاء هذه الحبوب المخدرة ضمن آلة معدنية صلبة خاصة بكبس المعادن، منوهاً بأن إدارة الأمن الجنائي بدأت بتحقيقات موسعة حول هذه القضية بالتعاون مع الجمارك، والاطلاع على المعلومات التي بحوزتهم لمتابعة كل خيوط القضية.

كما بين أنه تم خلال الأيام الأخيرة ضبط كميات كبيرة من الألبسة المهربة وقطع تبديل السيارات التي باتت تأتي في مقدمة قضايا التهريب، وقد تم ضبطها خلال حملة الجمارك على المهربات في الأسواق المحلية منذ أكثر من شهرين، حيث شملت مظاهر الحملة مختلف المناطق ومراكز المدن والأرياف، وأسفرت عن ضبط كميات كبيرة من البضائع المهربة، علماً أنه تم تنظيم قضايا بالمهربات، إضافة إلى إجراء مصالحات عبر مبادرة صاحب القضية ودفعه للغرامات المحددة، في حين يجري التشدد في المهربات الممنوع إدخالها بالأساس وخاصة المواد الغذائية التي تمثل خطراً مباشراً على سلامة المستهلك، لذلك يتم إتلاف أي مواد غذائية ثبت وفق التحاليل والاختبارات المنفذة حولها أنها غير صالحة للاستهلاك، ضماناً لعدم استخدامها مرة أخرى، على حين يتم تسليم المهربات الصالحة للاستهلاك للمؤسسات الحكومية المعنية وخاصة السورية للتجارة.

واعتبر الضابط الجمركي أن حملة الجمارك مستمرة وبات الكثير من المعلومات التي حصلت عليها خلال الفترة السابقة يشكل قاعدة بيانات تؤسس عليها العديد من خطط العمل، وهو ما سمح للجمارك بالتوجه نحو العديد من القضايا النوعية والمهمة، ومنها هذه القضية لتهريب المخدرات، مبيناً أن الأيام القادمة من الحملة سوف تسفر عن الكثير من القضايا المهمة، وهو ما يظهر تطور العمل وزيادة نوعيته لدى عناصر الجمارك، وقدرتهم في التعامل مع مختلف قضايا التهريب رغم العديد من الصعوبات ومعوقات العمل التي يتعرضون لها، ومنها صعوبات تحتاج لتعديلات تشريعية يتم العمل عليها عبر تعديلات قانون الجمارك ولحظ التعديلات التي تسهم في منح مرونة أوسع في تنفيذ المهام والأعمال الموكلة لعناصر الجمارك.

توما لـ«الوطن»: تأهيل مجموعات التوليد لاستقبال الصيف لن يصحبه تقنين قسري

قصي أحمد المحمد

أكّد معاون وزير الكهرباء إلياس توما لـ«الوطن» أنه لن يوجد تقنين قسري ضمن الكميات المتاحة حالياً من الغاز والفيول وبشكل خاص خلال تحضيرات الوزارة لإعادة تأهيل مجموعات التوليد لاستقبال فصل الصيف، لافتاً إلى أن الوزارة حالياً موفر لديها نحو ١٣ مليون متر مكعب من الغاز، إضافة إلى ٢٥٠٠ طن من الفيول وهي تؤمن تغذية ضمن هذه الكميات.

وبيّن توما أنه خلال التحضيرات التي يتم إجراؤها لاستقبال فصل الصيف هذا العام تتم إعادة إصلاح وتأهيل مجموعات التوليد التي عملت خلال الشتاء بالتناوب وذلك وفقاً لكميات الغاز والفيول المتاحة حالياً.

وأشار إلى أن عمليات الإصلاح التي تم إجراؤها خلال الفترة الماضية كانت على المحطات المتوقفة نتيجة نقض الغاز والفيول، موضحاً أن هناك عدداً من مجموعات التوليد جاهزة للعمل حالياً ويمكن تشغيلها في حال الاضطرار لتأهيل أي مجموعة تعمل، تجنباً لحدوث أي تخفيض من كميات الكهرباء المنتجة.

١٤٦٠ ولادة طبيعية خلال الربع الأول وإسعاف ٨٣٤٩ مريضة

منع إجراء أي عملية قيصرية ما لم يكن هناك خطر على حياة الجنين

فادي بك الشريف

كشفت مصادر في الهيئة العامة لمستشفى التوليد وأمراض النساء الجامعي في دمشق لـ«الوطن» عن افتتاح أقسام جديدة في المشفى خلال نهاية الشهر الجاري تشمل قسم العناية المشددة الجديد وقسم النسائية (للولادات القيصرية والطبيعية) وقسماً للعمليات النسائية، (عمليات الجناح الخاص وجناح النسائية الخاص(.

إضافة إلى غرفتي عمليات، وجناح بدرجة أولى ومكتبة إلكترونية تتضمن ٢٠ حاسباً متصلة مع الانترنت وقاعة اجتماعات مجهزة بجهاز ترجمة، وجناح عناية مشددة حديث، مبينة أن الأقسام مؤمنة بجميع التجهيزات، وكل جناح يتضمن ١٢ سريراً وبأسعار مناسبة، منوهة بتأمين الكادر اللازم لهذه الأقسام.

ولفتت المصادر إلى وجود ٤٠ ولادة يومياً بين طبيعية وقيصرية، منوهاً بزيادة عدد الولادات القيصرية نتيجة ظروف الأزمة.

كما كشفت المصادر عن إجراءات للحد من الولادات القيصرية بشكل كبير وذلك ضمن بروتوكول علمي أكاديمي، بحيث يمنع إجراء أي عملية قيصرية إذا لم يكن هناك أي خطر على حياة الجنين، وتخرج المريضة على مسؤوليتها، ذاكراً أن الأسعار شبه مجانية وتصل تكلفة العملية في القسم الخاص إلى نحو ٨ آلاف ليرة، والقيصرية بين ١٧ و٢٠ ألف ليرة مقارنة بالأجور في المشافي الخاصة، مضيفة: إن الدافع أيضاً لإجراء العملية القيصرية يأتي كنوع من «العرف والتقاليد».

وكشف تقرير صادر عن المشفى عن وجود ٣١٤ سريراً موزعة على مجموعة من الشعب الطبية ومجموعة من العيادات الخارجية وعددها سبعة.

وبيّن التقرير أن عدد المريضات المقبولات خلال الربع الأول من العام بلغ ٤٦٨١، وعدد الولادات الطبيعية ١٤٦٠.

وعدد الولادات القيصرية ١٩٥٠، وعدد العمليات الجراحية النسائية (الصغرى والكبرى)، ٢٤٨١، ويصل عدد العمليات النسائية التنظيرية (بطن، باطن رحم) إلى٨٢ عملية.

كما يقدر عدد الصور الشعاعية بـ١٧٤٢ صورة، وعدد التحاليل المخبرية المتعددة التخصصية ٧٢٢٦٢، وعدد مريضات العيادات الخارجية التخصصية ٤٥٧٨ مريضة، وعدد مريضات عيادة الإسعاف ٨٣٤٩ مريضة.

هذا وقد تم استثمار قسم الأطفال الجديد والمجهز بالتجهيزات المكتبية والفرش الطبي اللازم، بعد أن تم إنهاء أعمال الترميم للبنية التحتية في القسم وتركيب عازل أرضيات (لينونيوم) في غرف الحواضن لتأمين العزل الكهربائي والجرثومي، كما تم إنهاء العمل على ترميم الطابقين الأول والخامس من ضمن مشروع ترميم المستشفى.

كما تم توسيع جناح العناية المشددة لاستيعاب تقديم الخدمة والمراقبة لعشرة مرضى وتوسيع القدرة الاستيعابية للجناح الخاص وتأمين المستلزمات والخدمات المرجوة منه كافة.

إضافة إلى تأمين التجهيزات الطبية التخصصية كافة ومنها على سبيل المثال: (جهاز تخدير عدد ٢ –جهاز صدمة كهربائية– جهاز مشرط كهربائي عدد ٢– طاولة عمليات)، والتجهيزات المكتبية والأثاث اللازم.

ولفت إلى وجود طاقم طبي من مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق يشرفون على العملية التعليمية و٣٥ مع أعضاء الهيئة الفنية، مع وجود طلاب الدراسات العليا البالغ عددهم ١٣٠ طبيباً وطبيبة موزعين على خمس سنوات دراسية، مع كادر تمريضي مؤلف من نحو ١٠٢ قابلة و١٢٦ ممرضة اختصاصية ومساعدة، وكادر إداري وفني يصل عدد موظفيه إلى ٢٥٠ موظفاً.

> افتتاح أقسام جديدة للعناية المشددة والنسائية وغرفتي عمليات نهاية الشهر

التفتيش يحقق بتجهيز القصر العدلي بالسويداء بمدافئ مسروقة من مشفى

السويداء -عبير صيموعة

طالب فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالسويداء بتحريك الدعوى العامة بحق أعضاء لجنة الاستلام المؤقت والنهائي والإشراف الفني للعقد رقم (٣) لعام ٢٠١٧ لتقديم تجهيزات التدفئة في القصر العدلي الجديد بالسويداء والمنفذة من قبل الشركة العامة للبناء والتعمير فرع المنطقة الجنوبية.

وفي التفاصيل أحيلت الشكوى إلى فرع الهيئة بناء على الشكوى المقدمة إلى وزير الأشغال العامة والإسكان حول وجود مخالفات في العقد والتي تضمنت تجهيز القصر العدلي الجديد بكمية ٤٠٠ مدفئة منشأ صيني رغم أن المتعاقد عليه مدفئة منشأ إيطالي، ليتبين أنها مسروقة من مشفى الصفا في منطقة المليحة وبعضها مكسور، إضافة إلى سرعة التطبيق تم التجميع من دون جوانات حصر لبعض الشفرات، إضافة إلى المراجل التي تم تجديدها حيث احتوت المراجل على فيبر كلاس بسماكات قليلة في حين من المفترض أن تكون صوفاً زجاجياً في حال كانت جديدة ووكالة من بلد المنشأ.

كما تضمنت الشكوى تزويد القصر العدلي بـ٦ مضخات تبين وجود ٢ جديدة و٤ مجددة، وصلت نسبة الكسور فيها ٨٠٪ منها بقياسات مختلفة مجددة تم بخها بشكل واضح ووضع لصاقات عليها للتمويه وإيهام لجان التسليم بأنها جديدة.

وأثبتت التحقيقات التي قام بها الفرع والتي جاءت بالتقرير التفتيشي رقم ٤/١٨١/٢٢ تاريخ ٢٠١٩/٣/١٤ وبعد الاستعانة بالخبرة الفنية أن الشركة العامة للبناء والتعمير والتي تقوم بتنفيذ وإكساء القصر العدلي في السويداء أبرمت العقد المذكور سابقاً مع المتعهد (خليل. خ) وكيله (وسيم. ر) لتقديم تجهيزات التدفئة بقيمة إجمالية تزيد على ١٥١ مليوناً وتم الاستلام المؤقت والنهائي دون أي ملاحظة من قبل جهة الاستلام.

وتوصلت الخبرة الفنية المشكلة من قبل معدي التقرير إلى أن مراجل الماء الساخن يجب أن تكون من صناعة شركة محددة تبين بأنها مستعملة، وبالنسبة لمضخات التسريع تبين وجود٤ مضخات من نوع إيطالي إلا أنها مجددة وليست جديدة، إضافة إلى أن المشعات والتي من المفترض تقديمها من قبل شركة الإيطالية تبين أنها من منشأ مخالف للعرض وتظهر عليها علامات التجديد إضافة إلى عدم وجود جوانات حصر حيث تم تقدير الأضرار المترتبة على ذلك بمبلغ إجمالي وقدره ٧٣ مليوناً و٧٢٠ ألفاً.

وخلص التقرير إلى تحميل المسؤولية إلى المتعهد والوكيل ولجنة الاستلام الكمي والعددي والمؤلفة من المهندسين (بسام. ح– كرم. م –اسد. س) إضافة إلى لجنة الاستلام النهائي والمؤلفة من (ثائر. ح – أسامة. ع –علي. ح) والمهندس المشرف (باسل. ح).

وارتأت رئاسة فرع الهيئة بالسويداء ورئاسة مجموعة البناء تعديل التكييف القانوني بحق أعضاء لجنة الاستلام المؤقت والنهائي من جرم غش الدولة بمناسبة التعاقد معها إلى جرم إهدار المال غير المقصود وتحرك الدعوى العامة بحق المتعهد (خليل.خ) ووكيل المتعهد (وسيم. ر) وفقاً لإحكام المادة ٣ من قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣ لعام ٢٠١٣ بجرم غش الدولة بمناسبة التعاقد معها، إضافة إلى تحريك الدعوى العامة بحق أعضاء لجنة الاستلام المؤقت والنهائي والإشراف الفني للمشروع وذلك ضماناً لمبلغ ٧٣,٧ مليون ليرة بالتكافل والتضامن فيما بينهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق لتاريخ السداد التام وهو يمثل مقدار الضرر الحاصل على المال العام جراء العقد.

وتم دعوة وزارة العدل والشركة العامة للبناء والتعمير للتدخل بالدعوى العامة التي سيتم تحريكها بموجب الادعاء المقترح والمطالبة بالأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها جراء الأفعال المنسوبة للأشخاص المذكورين أعلاه، إضافة إلى دعوة الشركة العامة للبناء والتعمير للعمل على سحب التعهد المبرم مع المتعهد (خليل. خ) بسبب تجاوز الكميات المرفوضة ثلث الكمية المتعاقد عليها وثبوت عملية الغش والتلاعب واتخاذ جميع الإجراءات القانونية سنداً للمادة ٥٨ من قانون العقود رقم ٥١ تاريخ ٢٠٠٤ للعمل على حرمان المتعهدين (خليل. خ) و(وسيم. ر) من التعاقد مع الجهات العامة لمدة خمس سنوات.